



الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية

European policies and mechanisms to combat illegal migration in the light of repercussions the Libyan revolution

د.محمد عبدالحفيظ الشيخ/ جامعة الجفرة ـ ليبيا [1]

ملخص

تتناول هذه الدراسة الجهود الأوروبية الساعية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسيتم التركيز بشكل أساسي على مختلف السياسات والآليات التي وضعتها الدول الأوروبية سواء المتعلق بالتشريع الأوروبي أو من خلال الأدوات التحفيزية ضمن حزمة مساعدات اقتصادية واجتماعية وسياسية في الدول المصدرة للهجرة، أو من خلال التركيز الأوروبي المضاعف على الحلول الأمنية، كونها حلاً علاجياً، غير أنها لن تستطيع القضاء عليها بشكل نهائي طالما استمرت أسبابها الرئيسية المتمثلة في استمرار تزايد فجوة التنمية بين ضفتي المتوسط، والإخفاق في التوصل إلى حلول نهائية للأزمات والنزاعات الإقليمية التي عطلت مشاريع التنمية في دول جنوب المتوسط، وأدت إلى بروز تحركات ديمغرافية قسرية، لعل أبرز جوانبها المتمثل في موجات الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط نحو الضفة الشمالية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، ليبيا، الاتحاد الأوروبي، التشريع. الردع والحوافز

Abstract

This study will focus on the European efforts to combat the phenomenon of illegal immigration. The main focus will be on the various policies and mechanisms developed by European countries, both in terms of European legislation and through incentive tools, in an economic, social and political assistance package in countries exporting migration, On security solutions, as a therapeutic solution, but it will not be able to eliminate them permanently as long as the main reasons continue to increase the development gap between the two shores of the Mediterranean, and failure to reach final solutions to crises and Regional conflicts that have hindered development projects in the southern Mediterranean countries and led to the emergence of forced demographic movements, perhaps the most prominent aspects of which are the waves of illegal migration across the Mediterranean towards the northern bank.

Keywords: Illegal immigration, Libya, EU, legislation. Deterrence and incentives

مقدمة

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم القضايا التي باتت تؤرق المجتمع الدولي في الوقت الحالي، نتيجة انعكاس آثارها على الدول المصدرة والمستقبلة وكذلك دول العبور للمهاجرين على حدٍّ سواء. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وما تلاه من رغبة متزايدة في توسيع الاتحاد الاوروبي من جهة، وتصاعد وتيرة الهجرة نتيجة مجموعة من العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها العديد من الدول الأفريقية، وبخاصة منها الواقعة في أفريقيا جنوب الساحل والصحراء، شرعت الدول

[1] رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ـ ليبيا

الأوروبية في سن مجموعة من القوانين واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات من أجل تنظيم هذه التدفقات نحو بلدانها والحد منها، الأمر الذي أسهم في تزايد الهجرة غير الشرعية، حيث تقترن هذه الظاهرة بالحروب والنزاعات، أو تحت وطأة الكوارث والعوامل الطبيعية كالجفاف أو بفعل عوامل سياسية مرتبطة بغياب الحريات وهيمنة الاستبداد، وتحت ضغط عوامل اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالبحث عن فرص عمل وظروف عيش كريم.

بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الاوروبي بمشكلة الهجرة غير الشرعية في محاولة لمعالجة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك بالتعاون مع الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط، غير أن هذا الاهتمام ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى الشواطئ الأوروبية بآليات أمنية صرفة.

وهذا بدوره ما يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كانت السياسات والآليات التي اعتمدتها الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا تعد الحل الأنسب أم لا؟ و ما هي انعكاسات الثورة الليبية على ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا؟

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مُفادها: أن مقاربة شمولية تدعم التنمية والاستقرار بالبلدان المصدرة للهجرة، تعد الحل الأنجع لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولا جدوى من اعتماد الاتحاد الأوروبي على الآليات الأمنية لأنها لم تستطع حل المشكلة في جذورها وأسبابها الحقيقية.

تكمن أهمية الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية أضحت تمثل أحد أهم الانشغالات الكبرى لكل الدول لاسيما في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، خاصة أنها باتت تشكل الاختبار الحقيقي والتحدي الذي يواجه سياسات دول الاتحاد الأوروبي ومدى انسجامها، فضلاً عن جدية التعاون مع الدول الشريكة في الضفة الجنوبية للمتوسط ممثلة في دول شمال أفريقيا بما يخدم مصالح الطرفين عبر هذا الاختبار.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دوافع وآثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك الوقوف على آليات دول الاتحاد الأوروبي المطروحة ومدى نجاعتها في الحد من الهجرة غير الشرعية لاسيما التي تتم بين البلدان الأفريقية جنوب الصحراء إلى بلدان شمال أفريقيا، وتحديداً ليبيا التي باتت تشكل نقطة انطلاق وعبور في الوقت نفسه، فأخذت أعداد المهاجرين غير الشرعيين منحنيات تصاعدية في السنوات الأخيرة من ليبيا إلى أوروبا على نحو غير مسبوق في التاريخ الأوروبي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال استخدام بعض البيانات والأرقام الإحصائية لوصف مشكلة الهجرة، وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فيما اتخذ من سياسات وآليات أوروبية لمعالجتها، وكذلك البحث عن الآليات المناسبة لمعالجة هذه المشكلة سواء في دول المصدر أو المستقبلة أو العبور.

أولاً: في مفهوم الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية في معناها العام الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة، بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانون الداخلي والدولي[1].

وتعرفها المنظمة الدولية على أنها: ((حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه، فمن ناحية الدول المتجه إليها الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول لهذا البلد، ما يعني أن الفرد عبر حدوداً دولية دون جواز أو وثيقة سفر صحيحة أو عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من هذا البلد))[2].

وعرّف المشرع الليبي المهاجر غير الشرعي بأنه" كل من دخل الأراضي الليبية وأقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الإقامة بها أو العبور إلى دولة أخرى[3].

أما الاتحاد الأوروبي فيستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية التي مفُادها في السياسة العامة الأوروبية للهجرة غير الشرعية ((الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء))، ومن جانبها تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار[4].

ويستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر والهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[5].

---

[1] عبدالله علي عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، السنة الثلاثون، العدد 65، أبريل 2016، ص182.

[2] بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال أفريقيا "الجزائر نموذجاً"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول، مارس/آذار 2018، ص292.

[3] راجع نص المادة 1 من القانون الليبي رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة.

[4] بوهالي حفيظة، ونش عزوز، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجا خلال سنة 2017، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد42، مايو 2018، ص166.

[5] خديجة مسعود زياني، وإيهاب رزاق العصيب، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد2، العدد9، يونيو/حزيران 2018، ص211.

ثانياً: دوافع وآثار الهجرة غير الشرعية

لا شك أن هناك مجموعة من الأسباب والدوافع أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أن هناك مخاطر وآثار عديدة تترتب عليها هذه الظاهرة، نجملها فيما يلي:

1- دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية

مع التسليم بأن العامل الاقتصادي يعد عاملاً رئيسياً في أغلب الأحيان وراء الهجرة غير الشرعية، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود عوامل أخرى تضافرت فيما بينها وأدت إلى انتشار وتزايد وتيرة الهجرة، نجمل أبرزها دون الجزم بحصرها في الآتي:

أ. اقتصادية واجتماعية

تأتي الدوافع الاقتصادية كسبب رئيس للهجرة غير الشرعية نتيجة تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للهجرة والتي تشهد قصوراً في عمليات التنمية وارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر فرص عمل حقيقية وانخفاض في الأجور، بسبب تراجع معدلات النمو، فضلاً عن الفقر والعوز المادي وسوء الأحوال الاقتصادية في البلد المهاجر منه، بالإضافة إلى تدني مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية أو تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وهو ما يدفعهم للهجرة. هذا إلى جانب الفساد المستشري في تلك الدول والاستبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات واحتكار القلة لأغلب السلع والخدمات. إضافة إلى الرغبة في تحقيق الكسب السريع والعيش في رفاه واكتفاء ذاتي، ففي الفضاء المتوسطي يبدو الفارق واضحا بين دول الشمال ودول الجنوب من حيث المستوى المعيشي والرفاه الاقتصادي. وبما أن العلاقات بين ضفتي المتوسط تتسم بعدم التوازن وعدم التكافؤ، حيث فجوة التنمية التي تحرص الدول الغربية على وجودها واستمرارها مع الدول الفقيرة لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، من أهم الأسباب التي تدفع بالمهاجرين المغامرة بحياتهم وركوب قوارب الموت والتوجه صوب أوروبا. ثم تأتي العوامل الاجتماعية أهمها، ضعف الولاء والانتماء للوطن للبلد المصدر للهجرة، وكذلك التفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية ووجود أقارب في الدول المستقبلة للمهاجر وهو ما يشجع على للهجرة[1].

ب. سياسية وأمنية

عدم استقرار الأوضاع الأمنية في دول الم صدر، ونشوب الحروب والنزاعات الداخلية وما يتعرض له المدنيون أثناء الحروب من مخاطر تهدد حياتهم كالاضطهاد، والقمع والترهيب وقد تصل إلى الإبادة

[1] أبوزيدة ضاوية، المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومغاربي بعد الثورات العربية، مجلة دراسات، العدد 63، فبراير 2018، ص154.

الجماعية، مما يثير الخوف لدى المهاجر ويدفع به إلى الهجرة غير الشرعية بحثاً عن الأمان في دول أخرى. كما أن استبداد بعض الأنظمة السياسية في دول المصدر وما ينجم عنه من تعسف واضطهاد سياسي ومصادرة للحقوق والحريات، فضلاً عن سعي بعض المواطنين العمل في خارج الدولة كحركات معارضة لنظام الحكم القائم في الدولة، وقد لاقت هذه الحركات الدعم والمساندة من بعض الدول الأوروبية، من خلال السماح لها بالدخول والإقامة، ناهيك عن الخوف من التعرض للاعتداءات نظراً لانعدام الاستقرار الأمني والسياسي، حيث تقترن هذه المشاكل بالصراعات السياسية والعسكرية وضعف الدولة المركزية وعدم قدرتها على بسط السيطرة على ترابها وتراجع مراقبة حدودها. ومن الآثار السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة، التدخل العسكري الخارجي من أية دولة أو مجموعة دول في شؤون دولة أخرى، كما ان فرض عقوبات دولية على مجتمع من المجتمعات تعد أحد العوامل المسببة للهجرة[1].

لا يمكن إغفال دور العامل الجغرافي في التشجيع على الهجرة، فالبيئة القاسية من حيث ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، والكوارث الطبيعة كالفيضانات والبراكين والزلازل والمجاعة وانتشار الأوبئة، كلها أسباب تشجع أو تلعب دوراً بشكل أو بآخر في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى قرب شواطئ دول شمال أفريقيا والمغرب العربي من أوروبا. علاوة على اعجاب وانبهار الشباب بالحضارة الغربية وانجازاتهم واعتقادهم بأن أوروبا هي الجنة الموعودة لإنهاء حالة البؤوس والشقاء التي يعيشون فيها وأملهم في تحقيق مستوى معيشي أفضل وبأسرع وقت. ونادراً ما يتحقق ذلك، وفي أسوأ الأحوال ينتهي به م الحال إلى السجن أو الترحيل أو الموت غرقاً في عرض البحر. يمكن القول، إن ركوب الكثير من الأشخاص لغمار الهجرة غير الشرعية في ظروف غير إنسانية ومهينة، يعود في جانب كبير منه إلى حالة الإحباط التي يشعر بها الكثير من الشباب نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يواجهونها داخل بلدانهم[2].

2- آثار ومخاطر الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من المخاطر والآثار السلبية التي تترتب على الهجرة غير الشرعية، وهذه الآثار لا تقتصر على دول الاستقبال للهجرة فقط وإنما تمتد آثارها إلى الدول المصدرة وكذلك دول العبور، وهذه الآثار هي:

تتمثل الآثار الاقتصادية في منافسة المهاجرين غير الشرعيين للأيدي العاملة الوطنية في البلد المستقبلة للهجرة، خاصة في شركات القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب العمل نظراً لتدني أجورهم، وهو ما ينعكس على العمالة الوطنية سلباً من خلال انتشار البطالة، كما ينطوي ذلك على

---

[1] عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص193.

[2] كريفيف الأطرش،فتحي عكوش، الهجرة غير الشرعية: دوافعها، وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، يناير 2016، ص273.

تأثيرات سلبية خطيرة على الدولة المصدرة لذلك الفرد خصوصاً إذا كان من ذوي المهارة والخبرة أو كان أحد العقول المفكرة وينتج عنها خسارة الدول لذلك الفرد لعدم الاستفادة منه الاستفادة القصوي نظير ما أنفقته دولته عليه، كما أن الهجرة غالباً لا تؤدي إلى القضاء على البطالة في البلد المصدرة للهجرة، نظراً لعدم وجود تخطيط للقضاء على البطالة وسد العجز في الأيدي العاملة جراء تلك الهجرة. زد على ذلك، قد يقع العمال المهاجرين فريسة استغلال أصحاب العمل بسبب ضعف وتدني أجورهم.

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى آثار اجتماعية تتمثل في تغيير التركيبة الاجتماعية لكل من الدولة المصدرة والمستقبلة للهجرة نتيجة "الانتقاء الهجري"، ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية خطيرة تتمثل في هجرة الشباب من المجتمع وبصفة خاصة الذكو، وظهر ذلك جليا في الدول النفطية، فمعظم المهاجرين هم من الهنود والباكستان. فضلاً عن ذلك أن معظم المهاجرين بصورة مؤقتة يأتون بهدف الاستثمار والرزق فلا يعامل معاملة أسوة بالسكان الأصليين فيتعرض للتمييز والاضطهاد نتيجة التفرقة بغض النظر عن خبرة وكفاءة ذلك المهاجر. أيضاً تؤدي الهجرة إلى تزايد الأمية في البلد المهاجر إليه نتيجة عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطية احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين.كما يزداد معدل الجريمة بين صفوف المهاجرين من خلال عمليات السطو والنهب والسرقة والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء على الناس قد تصل إلى التهديد والقتل العمد[1].

كما يترتب على دخول المهاجرين غير الشرعيين أخطار صحية، لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض السارية والمتوطنة وحصولهم على التحصين والتطعيمات اللازم ة ضد هذه الأمراض المعدية والمزمنة، وقد كشفت الفحوصات الطبية في الدول المستقبلة، أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين مصابين بهذه الأمراض وغيرها مثل الملاريا، والتهاب الكبد، وفقدان المناعة المكتسبة (الأيدز)، وغالباً ما نجد هذه الفئة من المهاجرين داخل القرى والمناطق الريفية يعملون في المطاعم والمخابز والمزارع وغيرها، وهذا ما قد يتسبب في نقل الأمراض عن طريق السلع والخدمات[2].

من ناحية الآثار الأمنية والسياسية فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني لبلدان العبور وكذلك على دول الوصول، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة تهدد الاستقرار، وقد يكونوا أداة سهلة أيضاً لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، من خلال زرع العملاء وعناصر تخريب وسط المهاجرين مما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية تتسبب في مشاكل أمنية في الدول المستقبلة للهجرة، فضلاً عن تهريب السلاح والمخدرات وانتشار الأفكار المتطرفة لزعزعة أمنها واستقرارها وبخصوص الآثار السياسية للهجرة فإن التطرف الفكري قد يؤدي إلى زعزعة

[1] عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص196.

[2] عزالدين مختار فكرون، وعلي مفتاح الجد، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد1، يونيو2017، ص139.

الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه معظم المهاجرين غير الشرعيين، وزيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة، واستغلال جموع المهاجرين من قبل أطراف وتكتلات في المشاركة في الاضطرابات والقلاقل للتنفيس على مشاعر الغضب داخلهم وعلى أوضاعهم المعيشية، بهدف الضغط على النظام السياسي القائم في الدولة[1].

ثالثاً: الثورة الليبية وانعكاساتها على تدفق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

مع اندلاع أحداث الثورة الليبية، وما رافقها من ارتباكات أمنية وسياسية وصعوبات اقتصادية واجتماعية بسبب انعدام الأمن وضعف الرقابة على الحدود الوطنية في ظل انهيار مؤسسات الدولة. تسارعت وتيرة الهجرة غير الشرعية بشكل مخيف من ليبيا نحو أوروبا عبر المتوسط، سواء تعلق الأمر بمواطني دول الثورات العربية كتونس، مصر، وسورية، أو تعلق الأمر برعايا دول أفريقية أخرى، مستغلة الفوضى الأمنية والانشغالات المرتبطة بتحولات الحراك الثوري في ليبيا، حتى أضحت معبراً مفضلاً لأعداد هائلة من المهاجرين نحو أوروبا.

وخلال الشهور الطويلة للحرب السابقة لسقوط نظام القذافي، ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا إلى أوروبا عبر المتوسط، وكان يشمل الهاربين من ويلات الحرب، والمهاجرين الأجانب في ليبيا، والذين تعذر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى وكان عددهم في عهد القذافي يقدر بمليون ونصف، غير أن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة بل أن عدم الاستقرار الأمني والفوضى كان وراء زيادة وتيرتها بإيقاع أسرع، الأمر الذي نجم عنه الكثير من الانعكاسات السلبية في ظل غياب رؤية استراتيجية مُحكمة محلية كانت أو إقليمية لتطويق الظاهرة واحتواءها.

وكشف تقرير صادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الثورة الليبية زادت من وتيرة أعداد المهاجرين إلى أوروبا. وقد بلغ عدد الذين عبر المتوسط انطلاقا من ليبيا عام 2012، 20.000، وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة حيث وصل إلى سنة 2013 إلى 70.000 ألفاً. وفي سنة 2014، قدّرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي 207.000 مهاجر عبروا المتوسط انطلاقاً من السواحل الليبية إلى أوروبا[2]. وحسب اجتماع بروكسل في 8 مايو 2015، قدر أن حوالي 50 ألف مهاجر دخلوا أوروبا، منهم 30 ألف دخلوا عبر شواطئ إيطاليا ليرتفع معدل الزيادة في وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى مستوى قياسي بلغ 250% خلال العام 2011. وأشارت المنظمة العالمية للهجرة في تقرير لها إن حوالي 3400 شخصاً قتلوا أو فقدوا أثناء محاولتهم عبور المتوسط انطلاقاً من شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط[3]. ويعتبر شهر أبريل

---

[1] عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص197 -198.

[2] عبدالواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل العربي، العدد 433، آذار/ مارس2015، ص29-30.

[3] المرجع نفسه، ص31.

2015، كارثياً بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، حيث قضى أكثر من 800 مهاجر غرقاً قبالة السواحل الليبية[1].

وتشير الأرقام إلى أن ما بين (1– 2.5 مليون) مهاجر قد استقروا في ليبيا أو سافروا إليها في عام 2013. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن حوالي (351.181) مهاجراً في ليبيا اعتباراً من مارس 2017، تم التبليغ عن وفاة (4578) شخصاً وفقدان جثتهم على طول الطريق[2].

ظلت الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا متحكماً فيها نسبياً في عهد القذافي، والذي بدوره استغل هذه الظاهرة كورقة ضغط وتفاوض مع أوروبا، وخلال زيارته إلى إيطاليا في أغسطس/أب 2010، طالب القذافي الاتحاد الأوروبي بدفع خمسة مليارات يورو سنوياً من أجل مراقبة الحدود الليبية ومكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكان القذافي قد أرسل تهديدات لأوروبا، بغزوها وإغراقها بالمهاجرين غير الشرعيين، حيث وصل تدفق المهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية ذروته في أثناء الثورة، لإثبات أن أوروبا ستغرق بالمهاجرين حال غيابه[3].

ويمكن القول، أن سيطرة نظام القذافي وتحكمه بملف الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ربما ترجع إلى العوامل التالية:

1. النفوذ القوي للقذافي في القارة السمراء لاسيما لدى قادة وشعوب دول الساحل والقرن الأفريقيين (أهم منطقتين لتصدير المهاجرين غير الشرعيين في القارة).

2. علاقاته الوطيدة مع الميليشيات المسلحة بالمنطقة وحركات التمرد الانفصالية التي تتحكم في طرق التهريب عبر حدود دول المنطقة، فضلاً عن إجادته توظيف تناقضات المنطقة لصالحه.

3. القبضة الأمنية الصارمة في ليبيا حيث كانت الأجهزة الأمنية الليبية من القوة بحيث يمكنها إلقاء القبض على أي مطلوب لديها في غضون ساعات قليلة برغم مساحة ليبيا المترامية الأطراف التي تزيد عن مليون وسبعمائة وستون ألف كيلو متر مربع.

4. يمنع استخدام أجهزة الهاتف المحمولة المربوطة بالأقمار الصناعية (الثريا)، على المواطنين إلا بموافقة أمنية.

---

[1] لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، قناة العالم، 22 يونيو 2015.
http://www.alalam.ir/news/1713620/

[2] Marie- Cecile Darme and Tahar Benattia , Mixed Migiration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges, Altai Consolting in patenership with IMPACT Initiatives (IMPACT) , 2017,PP:25-52.

[3] الهجرة غير الشرعية من ليبيا لأوروبا.. مأساة متواصلة، **صحيفة الوسط البحرينية** – العدد3442، 2012/1/9 .
http://www.alwasatnews.com/3442/news/read/627930/1.html

5. لا يسمح للمواطنين الليبيين باقتناء أو استخدام المركبات ذات الدفع الرباعي الصحراوية، فقد كانت حكراً على أفراد الأجهزة الأمنية والجيش الليبي فقط[1].

وطبقاً لشهادات مهاجرين وصلوا إلى إيطاليا، فإن نظام القذافي الذي زاد غضبه من حليفته السابقة إيطاليا على انضمامها لتحالف الأطلسي، أجبر المهاجرين العالقين في الموانئ الساحلية على ركوب قوارب لإيطاليا وأوروبا بشكل عام. وكانت السلطات الليبية ما بعد الثورة قد عثرت على وثائق ومعلومات تثبت تورط نظام القذافي وراء تنظيم الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا حتى يخلق صعوبات لدول القارة الأوروبية. ما يلفت الانتباه أن أغلب الذين دخلوا إيطاليا عبر ليبيا ينتمون إلى بلدان بعيدة جغرافيا عن ليبيا وهي سورية وإريتريا والصومال، بينما ينتمي بقية المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية انطلاقاً من ليبيا إلى مختلف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بينما ينتمي بعضهم إلى بلدان عربية مثل الجزائر، تونس، السودان، وفلسطين ومصر[2].

أدى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، من سيطرة الميلشيات المسحة على مفاصل الدولة وحلت محل المؤسسات الأمنية والعسكرية، مما جعل سنوات ما بعد الثورة تتسم بقدر كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني، فأصبحت ليبيا وجهة مفضلة للمهاجرين غير الشرعيين صوب أوروبا، نظراً لقربها من السواحل الأوروبية ولانعدام الأمن فيها.كما تحولت ليبيا أيضاً كدولة عبور وبحكم الأمر الواقع إلى منطقة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين، لاسيما وأن عمليات تهريب البشر تشرف عليها شبكات وعصابات إجرامية تتعامل مع المهاجرين بطريقة تفتقر إلى أبسط الحقوق والكرامة الإنسانية، في ظل انتشار مراكز الاحتجاز على نطاق واسع خارج سلطة الدولة، حيث أصبح لكل كتيبة أو قوة أمنية أو مليشية مسلحة مراكز احتجاز لمن يتم ضبطهم من المهاجرين غير الشرعيين وهو ما فتح الباب واسعاً أمام انتهاك حقوق المهاجرين، حيث تعرض الكثير منهم للاحتجاز والتعذيب والاغتصاب والاعتقال التعسفي والاختفاء على أيدي الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة. وتشكل حالياً تجارة تهريب البشر من ليبيا نحو أوروبا تجارة مربحة، حيث تمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي للمليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا[3].

وكشفت دراسة بريطانية، مسارات شبكات تهريب البشر والجهات الاجرامية التي تسيطر على أنشطة تهريب المهاجرين في ليبيا ومنها نحو أوروبا، كما تحدثت عن الأرباح المالية الخيالية التي تحققها شبكات تهريب البشر أو العصابات، بلغت 6 مليارات دولار في عام 2015. وحسب تقديرات للأمم المتحدة، يوجد ما بين 700 ألف ومليون مهاجر داخل ليبيا، في وقت أعلنت فيه منظمة الهجرة الدولية خططاً

---

[1] الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 أيار/مايو 2015.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015511105445305355.html

[2] ليبيا: يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين، **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان**، 23 أكتوبر 2012.
https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants_web_ar.pdf

[3] حسن البويكري، ليبيا: من قطب للهجرة الوافدة إلى قاعدة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مجلة شؤون ليبية، العدد(1)، يوليو 2016، ص64-66.

لإعادة 15 ألف مهاجر إلى بلادهم، في إطار برامج العودة الطوعية. ووصل أكثر من 600 ألف مهاجر إلى إيطاليا قادمين من ليبيا منذ العام 2014، فيما لقي أكثر من 20 ألف مهاجر حتفهم في البحر المتوسط، مما يجعل مسار الهجرة من ليبيا إلى إيطاليا الأكثر خطورة على مستوى العالم[1].

رابعاً: السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

لا شك أن مجموعة التطورات الحاصلة في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أصبح أقل استقراراً بسبب أحداث الثورات العربية عام 2011"، فالحرب الأهلية في سورية، وكذا النزاع والانفلات الأمني في ليبيا وتصاعد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا، وهجمات ه الإرهابية في أوروبا، كلها عوامل خلّفت تداعيات في مختلف أنحاء المنطقة وأسهمت في زيادة التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وجيرانه على حد سواء، الأمر الذي فاقم أيضاً حركات الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين والتهديدات الأمنية.

على خلفية هذه الأحداث تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار في عام 2011 بهدف وضع استراتيجيات تستجيب لأحداث المنطقة التي أدت إلى الانتفاضات الشعبية وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية. تهدف دول الاتحاد الاوروبي من خلال هذه المراجعات إلى إقامة منطقة من الاستقرار والأمن والازدهار المشترك مع الشركاء في الضفة الجنوبية للمتوسط[2].

لا شك بأن حقائق أخرى أيضاً تمليها معطيات الجوار الجغرافي على ضفتي المتوسط تلقي بآثارها على الدول الأوروبية، فمشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهاجس الحد منها ضرورة ملحة تضع دول الاتحاد الاوروبي أمام إيجاد حلول لبعض الأزمات التي تعاني منها تلك الدول، لاسيما حالة الفوضى التي خلقتها الثورات في الشمال الأفريقي تقلل من احتمالات السيطرة على تدفق المهاجرين بشكل كبير[3].

1- على مستوى التشريعات والإرادة السياسية

وجدت بعض البلدان الأوروبية التي تستقبل المهاجرين نفسها مضطرة إلى تغيير وتعديل قوانينها المتعلقة بالهجرة غير الشرعية حتى تتمكن من مواكبة الظاهرة. وكانت البادرة الأولى من إيطاليا التي تستقبل أكبر عدد من المهاجرين، وكان كل من قانون 2002 وقانون 2009 يجرّمان الهجرة غير الشرعية ويعاقب الأول منها المهاجرين غير الشرعيين، وكل من يقدم لهم المساعدة حتى لو كانوا في حالة خطر، بغرامة

[1] دراسة بريطانية تكشف آليات تجارة البشر وتداخلها مع أنشطة التهريب، نسمة، 23 يناير 2018.
https://www.nessma.tv/article/% -2435

[2] جويدة حمزاوي، سياسات الجوار الأوروبي: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، المستقبل العربي، العدد471، أيار/مايو 2018، ص134-135.

[3] إمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير شرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد 5، (تموز/يوليو 2016)، ص6.

مالية، إلا أن المأساة التي وقعت أثر غرق سفينة قرب "جزيرة لامبيدوزا" الإيطالية التي راح ضحيتها أكثر من 300 مهاجر في أكتوبر 2013، أعادت التفكير بشكل مستعجل تغيير القانونيين بقانون جديد صادق عليه البرلمان في يناير 2014، تم بموجبه إلغاء الهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة. حيث كشفت حادثة السفينة المأساوية الخلل في القانونيين السابقين، لأنه ربما كان بالإمكان إنقاذ السفينة لو استجابت سفن الصيد الإيطالية القريبة منها لطلب الاستغاثة، إلا أن أصحابها امتنعوا عن ذلك تخوفاً من تبعات القانون[1].

وفي ذات السياق، طالب الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" بإدخال تعديلات على قانون الهجرة، بل وصل به الأمر إلى حد التهديد بالانسحاب من اتفاقية "شينغن" في حال عدم تعديلها. حيث لم يعد القانون الجديد يعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة كما كان الحال في القانون السابق الذي يعاقب كل مهاجر غير قانوني بالحبس الاحتياطي لمدة قد تصل إلى 33 يوماً، ويتماشى القانون الجديد مع مقررات محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي التي تحظر اعتقال المهاجر غير القانوني إلا في حال ارتكابه مخالفات أخرى يعاقب عليها القانون بالسجن، وقد تصل إلى الطرد خارج البلاد. ويعتبر قانون الهجرة الفرنسي من أكثر القوانين مرونة في التعامل مع المهاجرين غير القانونيين، إذ يمنح هؤلاء المهاجرين بعض الامتيازات التي لا توجد في القوانين الأوروبية الأخرى لاسيما الحق في العلاج[2].

في المقابل، ينص القانون الإسباني لعام 2009 على طرد المهاجرين غير القانونيين، ويفرض القانون غرامة مالية تتراوح بين عشرة الآف يورو ومئة ألف يورو على كل من يتورط في إدخال مهاجرين غير قانونيين أو توفير مأوى لهم أو تشغيلهم، مع إقفال محل الشغل لفترة تتراوح بين 6 أشهر و5 سنوات[3].

تُعّد بريطانيا من الدول الأوروبية الأكثر صرامة في التعامل مع المهاجرين لاسيما بعدما غيرت قانونها الصادر في آذار/مارس 2013، الذي يسمح باعتقال المهاجرين غير الشرعيين والكشف عن وضعية كل مهاجر مقيم بطريقة غير قانونية، كما يطلب من الأطباء الإبلاغ عن تلك الحالات، وحرمانهم من العلاج بما في ذلك الحالات المستعجلة والأمراض المعدية، فضلاً عن إلزام المصارف بعدم فتح حسابات للمهاجرين، ويمنع أيضاً القانون أصحاب المساكن من تأجيرها للمهاجرين، وكل من يخالف ذلك لعقوبة مالية قد تصل إلى 20 ألف يورو. وحسب تصريحات رئيس الحكومة البريطانية الأسبق "ديفيد كاميرون" أن هذا القانون الذي يهدف إلى خفض الهجرة غير الشرعية قد أعطى نتائج عكسية، فقد أدى إلى تزايد عدد الوافدين على بريطانيا بطريقة غير شرعية بدل من الحد منها[4].

---

[1] أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص22.

[2] إدريس لكريني، الهجرة السرية عبر المتوسط بين الإشكالات الإنسانية والهواجس الأمنية، شؤون عربية، العدد172، شتاء 2017، ص217.

[3] اكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص23.

[4] دخل بريطانيا خلال النصف الأول من العام 2014 حوالي 260 ألف مهاجر، وهو ما يعني ارتفاعاً بنسبة 40% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2013. لمزيد من التفاصيل أنظر: معضلة الوافدين تضع مستقبل كاميرون على المحك، ميديل إيست أونلاين، 27 نوفمبر 2014.

تتحدث أغلب القوانين الأوروبية المتعلقة بالهجرة عن إبعاد المهاجرين غير الشرعيين كخيار أساسي، وتعتبر ذلك وسيلة للتخلص من الثقل الذي يمثله المهاجر غير الشرعي، وللحد من مجيء مهاجرين آخرين، إذ لا يمكن إغفال أهمية دور إجراء الإبعاد في الحد من الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم كونه حلاً علاجياً، غير أن تطبيق البنود المتعلقة بعملية الإبعاد أو الطرد يعتبر أمراً صعباً، ما لم يدعم بحلول وقائية تعتمد أساساً على إحداث مقاربة تنموية شاملة [1]. لذا تحاول بلدان الاستقبال أن تجد آلية مشتركة تسمح لها بتفعيل عملية الطرد استناداً إلى الاتفاقيات التي وقعت أو المؤتمرات التي عقدت داخل الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها اتفاقية "ماسترخت التي وقعت عام 1992، التي تتحدث عن السياسة الخارجية والأمن المشترك لأوروبا وقمة اشبيلية التي عقدت عام 2001، التي دعت إلى إدماج سياسة الهجرة في السياسة الخارجية للاتحاد وطالبت بأن تتضمن كل الاتفاقيات التي يوقعها الاتحاد الأوروبي مع دول الجنوب، بنداً خاصاً حول إجبارية قبول هذه الدول للمهاجرين غير الشرعيين، سواء كانوا من مواطنيها أو من مواطني دول أخري وثبت أن دخولهم إلى أوروبا كان عن طريق حدودها. وكذلك "الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء" الذي وقع عام 2008، يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يملك الإمكانيات لاستقبال بشكل لائق كل المهاجرين الذين يحلمون بحياة أفضل في أوروبا، لذلك منع هذا الميثاق أي تسوية جماعية للمهاجرين، كما كان يحدث في السابق في أغلب دول الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن التسوية لا تحل المشكلة وإنما تعقدّها، لأنها تشجع على توافد المزيد من المهاجرين غير الشرعيين.[2]

2- آليات الردع والحوافز

في إطار التصدي للهجرة غير الشرعية بوصفها تهديداً جديداً للأمن الأوروبي وفي مجال إدارتها على أراضي الحدود الخارجية للدول المجاورة، تبنى الاتحاد الأوروبي فكرة إقامة "حزام واق" على أراضي الدول المجاورة له، يتم ترجمته فعلياً بأن تقوم هذه الدول المجاورة بأداء دور "مناطق العزل" حيث يتم تصفية الوافدين إلى أوروبا بمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد الاوروبي غير مرغوب فيها وغير قابلة للاستيعاب (وهو ما يتنافى مع مبدأ حرية تنقل الأشخاص)، فالتصدي لهذه الظاهرة بهذه الطريقة ـ من وجهة نظر الأوروبيين ـ لا يمكن أن تنجح بدرجة عالية إلا باللجوء إلى صيغة من "المعالجة الأمنية المحولة" إلى أطراف خارجية عبر "آلية الدفع نحو الخارج" لآثار الجوار السلبية في أمن الاتحاد الأوروبي.[3]

---

http://middle-east-online.com/?id=188997.

[1] مسعود يوسف، مدى فعالية إجراء الإبعاد في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد التجريبي، مارس 2013، ص109.

[2] من الحالات التي تم اعتمادها لاتخاذ قرار لمنع قرار التسوية الجماعية، حالة اسبانيا حيث قامت بتسوية جماعية عام 2005، استفاد منها غالبية الذين كانوا في وضعية غير قانونية (حوالي 800 ألف)، غير أنه بعد مرور سنة واحدة فقط دخل البلاد عشرات الالآف بطريقة غير قانونية، بحيث تجاوز عددهم أولئك الذين كانوا موجودين قبل التسوية الجماعية.

[3] جويدة حمزاوي، سياسات الجوار الأوروبي، مرجع سابق، ص133-134.

وفي سياق تحوّل الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا، تم الإعلان عن إنشاء الشرطة الأوروبية (اليوروبول) بموجب معاهدة ماستراخت عام 1995، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول ويقوم هذا الأخير بدوره بإعداد التقاير الاستخباراتية وتبادل المعلومات، لاسيما مع زيادة وتيرة موجات الهجرة غير الشرعية إلى الشواطئ الأوروبية[1].

قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، التي أصبحت تُعرف باسم فرونتكس (الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود). تم تأسيس هذه الوكالة في 27 أكتوبر 2004 بهدف دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية في ما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسيع الاتحاد الأوروبي والربط المباشر بين المهاجرين والإرهاب، في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وبدأت هذه الوكالة العمل بالفعل في أكتوبر 2005 وأسست مركزها الرئيس (وارسو)، وتمثلت مهمتها الأساسية في حراسة الحدود لاسيّما ساحل البحر المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء[2].

وفي المنحى ذاته، وبالتوازي مع تأسيس "فرونتكس" أصدرت الدول الأوروبية ما عرف باتفاقية دبلن في عام 2003، وذلك بهدف التعامل مع طلبات اللجوء السياسي، وعدم تمكين طالبي اللجوء إلا بالتقدم لدولة واحدة فقط من دول الاتحاد الأوروبي وتمثل حجر الأساس في اتفاقية دبلن في تأسيس نظام لإعادة التوزيع بهدف التعامل مع طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين بناءاً على قاعدة أو مبدأ "الدولة الأولى التي تستقبل المهاجرين"، ويلقي هذا المبدأ المسؤولية الكاملة على هذه الدولة، أول دولة تطأها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئي في فحص طلبات اللجوء السياسي وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية[3].

اللافت للنظر، أصبحت الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي تعتمد في جزء كبير منها على الانتقائية، والتي تعني قبول نسبة محددة من المهاجرين وبخاصة أصحاب الكفاءات والمؤهلات العليا وذوي المهارات من الاختصاصات كالهندسة والطب والإعلام... وتمثل فرنسا وألمانيا واسبانيا وايطاليا أكثر الدول المعنية بقبول هذه الفئات من المهاجرين، نظراً لما توفره من مزايا لصالح تلك الدول.

وبالتوازي مع الوسائل الزجرية بدأ الاتحاد الأوروبي في تبني آليات التحفيز في إطار القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي على الشراكة الآورو- متوسطية (1995)، وكذلك الاتحاد من أجل المتوسط (2008)، لتحقيق المقاربة التحفيزية التي تتمثل في الإعانات التنموية

---

[1] ضاوية، المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص159.

[2] مطاوع، الاتحاد الاوروبي وقضايا الهجرة، الإشكاليات والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، العدد431، كانون الثاني/ يناير 2015، ص30.

[3] المرجع نفسه، ص30-31.

وتقديم منح وقروض على شكل هبة للدول النامية ولاسيما المصدرة للهجرة، إذ تعتبر (دول المغرب العربي بالخصوص)، مصدراً رئيسياً للهجرة كونها تشكل دول انطلاق ودول عبور في الوقت نفسه، إذ لجأت بعض دول الاتحاد الأوروبي بصورة فردية إلى منح هذه الإعانات التنموية والقروض للدول المصدرة للهجرة حتى توفر للشباب فرص عمل في بلدانهم. وقدم الاتحاد الأوروبي في إطار ميدا (MEDA) مبلغ 4.6 مليار يرور، للدول المتوسطية كمساهمة في تحمل أعباء وتكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة من خلال فترتين تمتد الأولى (1995 ـ1999) والثانية (2000 ـ2006) منها مبلغ 200 مليون يورو كرؤوس أموال يسيرها البنك الأوروبي للاستثمار، الذي يقوم بالدور المركزي في الاستثمار في البلدان المصدرة للهجرة بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، التي جاءت بالتوازي مع تفعيل بعض القرارات الوطنية لدول جنوب المتوسط الداعمة للخصخصة واقتصاد السوق، وإعفاء المستثمرين من دفع الضرائب، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك[1].

بعد اندلاع الثورات العربية وما ترتب عنها من تزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وقع الاتحاد الأوروبي ما سمي "إعلان سياسي مشترك" حول حركة تنقل الأشخاص، مع المغرب في يونيو 2013، ومع تونس في آذار/ مارس 2014. أما ليبيا التي تنطلق منها أكبر نسبة من المهاجرين غير القانونيين، فقد وقع معها في أيلول/سبتمبر 2013، اتفاقية حملت اسم "فرس البحر الأبيض المتوسط"، يلتزم بمقتضاها الاتحاد الأوروبي بتنظيم دورات تدريبية للأمن الليبي المكلف بخفر السواحل، ومساعدة ليبيا على الحد من دخول المهاجرين إليها وخروجهم منها. وفي عام 2015، بدأ الاتحاد الأوروبي في تنفيذ عملية صوفيا قبالة السواحل الليبية، وتشارك فيها كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا بالإضافة إلى إيطاليا بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية من ليبيا عبر المتوسط إلى أوروبا والمساهمة في تطبيق حظر الأسلحة الأممي قبالة سواحل ليبيا[2].

وفي 18 مايو 2015 قرر الاتحاد الأوروبي وضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل الالآف المهاجرين عبر المتوسط نحو أوروبا. كما قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتقالهم من خفر السواحل الأوروبي حيث يتم احتجازهم حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، ولا تتوافر في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة للاعتقال.حيث تعرضت هذه المراكز للانتقاد من قبل المنظمات الحقوقية نظراً للظروف السيئة التي يعيشها المحتجزون في مراكز الاعتقال، مما دفع ببريطانيا وألمانيا بتقديم اقتراح يتم بموجبه نقل معسكرات الاحتجاز إلى الضفة الجنوبية

---

[1] ماهر عبد مولاه، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، المستقبل العربي، العدد398، نيسان/أبريل 2012، ص49ـ54.

[2] أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية، مرجع سابق، ص37.

للمتوسط تحت دراسة تنظيمية من طرف المفوضية لدراسة وفرز ملفات المهاجرين المقبولين والمرفوضين، لكن المفوضية رفضت ذلك[1].

وفي أغسطس 2017، صادق البرلمان الإيطالي على مشروع قانون بإرسال بواخر إلى المياه الليبية لوقف الهجرة غير الشرعية ومنع تهريب البشر في اتجاه أوروبا، بناءاً على مذكرة التفاهم الموقعة بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في روما في فبراير من نفس العام، مع رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنيلوني، بشأن التعاون في مجالات التنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتهريب وتعزيز أمن الحدود بين ليبيا وإيطاليا. وبرغم دعم المجتمع الدولي للسراج إلا أنه لا يحظى بدعم واعتراف مجلس النواب الليبي (برلمان طبرق) الذي رفض مذكرة التفاهم رفضا قاطعاً معتبراً إياها باطلة وغير ملزمة ولا يترتب عليها أي التزام مادي أو قانوني أو أخلاقي على الدولة الليبية في الوقت الحاضر ومستقبلاً، وبحسب نص الاتفاق بين الطرفين، تتعهد إيطاليا بمضاعفة الدعم والتدريب لخفر السواحل الليبي، ومراقبة الحدود الجنوبية للبلاد، مقابل أن تقبل ليبيا ببناء مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين داخل أراضيها تمولها إيطاليا استعداداً لترحيلهم لبلدانهم، من جهة أخرى تعمل الدول الأوروبية ـ على نحو غير معلن ـ على تحويل دول المغرب العربي إلى مناطق ومعسكرات لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، كما هو عليه حال ليبيا، وهو ما أدى إلى تفريغ وتجريد مفهوم الشراكة من محتواها الأمني الإنساني ومن معناها المقصود والمعمول على الوصول إليه[2].

في أغسطس/أب 2017، عقدت قمة أوروبية أفريقية في "باريس" للبحث في أزمة الهجرة غير الشرعية، وقد حضرها كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الحكومة الإيطالية آنذاك باولو جنتيلوني ونظيره الإسباني ماريانو راخوي، والمسؤولة عن السياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني"، كما حضرها كل من الرئيس التشادي إدريس ديبي، ونظيره النيجيري محمد يوسفو، ورئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي فايز السراج، وتأتي القمة في إطار المساعي المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتقييم الجهود والتدابير المتخذة في السنوات الأخيرة في سياق دعم المبادرات التي دعمتها الدول الأوروبية والتي سعت من خلالها إلى تقديم العون لبعض الدول مقابل تشديد المراقبة على الحدود ومنع تسلل المهاجرين إلى أوروبا[3].

[1] ضاوية، المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص160.
[2] محكمة ليبية تعلق تنفيذ اتفاق الهجرة مع إيطاليا، الجزيرة، 2017/3/24.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/24/
[3] ضاوية، المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص160.

وفي مسعى منه للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لجأ الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية جديدة "اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة" ويتكون الاقتراب من اتفاقيات الحركة من الدول التي لها جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي ويهدف هذا الاقتراب إلى:

– تحقيق الطموح الاستراتيجي الأوروبي 2020 لتظل أوروبا وجهة ومقصد المهاجرين الموهوبين.
– التعامل بكفاءة أكبر مع تدفقات الهجرة غير الشرعية من خلال الاتفاق مع دول المصدر.

بيد أن هناك عدة مآخذ على السياسات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط، في أنها غير موحدة وتعتمد بشكل كبير على سياسات وطنية لكل دولة أوروبية، فعدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة في القارة الأوروبية وذلك من خلال وجود صراع سياسي وقانوني بين المعسكرين، الأول معسكر دول جنوب أوروبا (إيطاليا، اسبانيا، مالطا، اليونان، قبرص) وهي دول الواجهة والمستقبلة والتي تتأثر بشكل كبير من الهجرة غير الشرعية وتتحمل العبء في التعامل مع هذه القضية وتطالب بإعادة توزيع هذه الأعباء على باقي دول الاتحاد باعتبارها مشكلة دولية وليست داخلية. أما المعسكر الثاني يتمثل في دول وسط وشمال أوروبا وتشمل (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وبقية الدول تتعارض مع اتفاقية "دبلن"، وترى أن القضية داخلية بالأساس، وأنها تستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين غير الشرعيين. في المقابل هناك بعض الدول تشجع على الهجرة كالسويد[1].

لم تكن التشريعات والمقاربات الأمنية كفيلتين لإدارة ملف الهجرة بين دول الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط، وعليه فإن الواقع يفرض إعمال استراتيجية شمولية تقف على مسببات الظاهرة بجوانبها المختلفة، في إطار من التعاون والتنسيق الدوليين، لتجاوز تداعياتها المختلفة بعيداً عن منطق الأحادية والمبالغة في استحضار المدخلين القانوني والأمني في هذا الشأن.

[1] أحلام محمود الزهوي، الهجرة غير الشرعية وآليات مواجهتها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد37، يوليو 2017، ص16.

الخاتمة

انتهينا إلى أن السياسات والآليات الأوروبية تستند إلى التركيز المضاعف على الحلول الأمنية، وتحويل دول جنوب المتوسط والجوار الأوروبي إلى أداة مراقبة وقوى شرطية حارسة للأمن والاستقرار الأوروبي، كما هو الحال مع قضايا الهجرة غير الشرعية والشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، بدلاً من التركيز على مساعدة دول جنوب المتوسط (المصدرة للمهاجرين) في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها، فالدول الأوروبية لازالت تولي اهتماما لأسلوب الردع وقوات التدخل السريع المخصصة لمحاربة المهاجرين، واعتماد سياسات وإجراءات أكثر تشدداً وتقييداً للهجرة القانونية أو التفكير في إقامة معسكرات إيواء للمهاجرين في دول العبور، إلا أن هذه الوسائل الردعية وحدها لا تفي بالحاجة ولن تكون مجدية، في إيقاف الشباب (الباحث عن مستقبل أفضل) عن الهجرة غير الشرعية.

ربما نجحت السياسات والآليات الأوروبية المعتمدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في بعض مراحلها من تطويق هذه الظاهرة أو الحد منها، غير أنها ل ن تستطيع القضاء عليها بشكل نهائي طالما استمرت أسبابها الرئيسية المتمثلة في استمرار تزايد فجوة التنمية بين ضفتي المتوسط، والإخفاق في التوصل إلى حلول نهائية للأزمات والنزاعات الإقليمية التي عطلت مشاريع التنمية في دول جنوب المتوسط، وأدت إلى بروز تحركات ديمغرافية قسرية من أفريقيا نحو أوروبا.

وهو ما يتطلب الانخراط في بلورة صيغة بناءة للتعاون عبر تشجيع التنمية والاستثمارات في دول الضفة الجنوبية في إطار من التشارك والتنسيق، يأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين متطلبات الأمن من جهة، والجوانب الإنسانية من جهة أخرى، ودعم السبل السلمية لحل الأزمات وتسوية النزاعات كما هو الشأن في ليبيا وسورية التي خلفت الكثير من المشاكل والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تظل في جانب منها مسؤولة عن تفشي هذه الظاهرة.

التوصيات:

1- يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار احترام حقوق الإنسان وكرامته إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي، والمسؤولية المتبادلة بين بلدان المنشأ والعبور والجهة المقصودة.

2- تسهيل تنقل الأشخاص من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات، سيسمح التنقل الأفضل للأفراد بتقليص الهجرة غير الشرعية، ومن ثم الحد من دور شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين.

3- العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتقدبم حوافز خاصة للمستثمرين حسب حجم فرص العمل التي يؤدونها، وإعطاء مزايا للاستثمار العربي والمشاريع العربية المشتركة وتوجيهه قدر الإمكان نحو الاقتصاد الحقيقي المولد لفرص العمل وإتباع منهج حيث رأس المال حيث العمالة المناسبة وليس العكس.

4- عقد اتفاقيات متعدد الأطراف بشأن تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وعدم الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها.

5- تشديد أقصى العقوبات على الاتجار بالبشر وكذلك عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

6- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية في القضاء على أسباب الهجرة غير الشرعية وعدم الاقتصار فقط على تجريمها واتخاذ الإجراءات الأمنية الصارمة في مواجهتها، فالواقع أثبت عدم فعاليتها، لأن الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة إنسانية، فإن معالجتها تتطلب تدابير من أجل الإنسانية.

6 -أيضاً كل المسؤولية على الدول المصدرة للهجرة، من جهة لابد من تحسين أوضاع مواطنيها، ومن جهة أخرى التكتل والعمل الجماعي لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة التي تمس كل الفئات ودول العالم أجمع.

المراجع

أولاً: الدوريات:

1- أكمير، عبدالواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، **المستقبل العربي**، العدد433، مارس2015.

2- البويكري، حسن، ليبيا: من قطب للهجرة الوافدة إلى قاعدة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، **مجلة شؤون ليبية**، العدد(1)، يوليو 2016.

3- الدغاري، إمبارك إدريس طاهر ، مخاطر الهجرة غير شرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، العدد5، يوليو 2016.

4- الأطرش، كريفيف، عكوش، فتحي، الهجرة غير الشرعية: دوافعها، وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد4، يناير 2016.

5- النهوي، أحلام محمود ، الهجرة غير الشرعية وآليات مواجهتها، **مجلة العلوم والدراسات والإنسانية** العدد 37، يوليو 2017.

6- حفيظة، بوهالي، عزوز، ونش، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجا خلال سنة 2017، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد42، مايو 2018.

7- حمزاوي، جويدة، سياسات الجوار الأوروبي: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، **المستقبل العربي**، العدد 471، مايو 2018.

8- زياني، خديجة مسعود، العصيب، ’يهاب رزاق، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد2، العدد9، يونيو 2018.

9- صبيحة، بخوش، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال أفريقيا "الجزائر نموذجاً"، **مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل**، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018.

10- ضاوية، أبوزريدة، المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومغاربي بعد الثورات العربية، **مجلة دراسات**، العدد63، فبراير 2018.

11- عبد مولاه، ماهر، التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، **المستقبل العربي**، العدد398، أبريل 2012.

12- عبو، عبدالله علي، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، **مجلة الشريعة والقانون**، السنة الثلاثون، العدد65، أبريل 2016.

13- فكرون، عزالدين مختار ، الجد، علي مفتاح ، واقع الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، المجلد6، العدد1، يونيو 2017.

14- قلواز، إبراهيم، غربي، محمد، السياسات والآليات الأورومتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، جانفي 2018، ص342-343.

15- لكريني، إدريس، الهجرة السرية عبر المتوسط بين الإشكالات الإنسانية والهواجس الأمنية، **شؤون عربية**، العدد172، شتاء 2017.

16- يوسف، مسعود، مدى فعالية إجراء الإبعاد في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد التجريبي، مارس 2013.

ثانيا: مواقع الكترونية

17- العلوي، الحسين الشيخ ، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 14 مايو 2015.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015511105445305355.html

18- الهجرة غير الشرعية من ليبيا لأوروبا.. مأساة متواصلة، **صحيفة الوسط البحرينية** - العدد3442، 2012/1/9.

http://www.alwasatnews.com/3442/news/read/627930/1.html

19- دراسة بريطانية تكشف آليات تجارة البشر وتداخلها مع أنشطة التهريب، نسمة، 23 يناير 2018.

https://www.nessma.tv/article/% -2435

20- لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، قناة العالم، 22 يونيو 2015.

http://www.alalam.ir/news/1713620/

21- ليبيا: يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين، **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان**، 23 أكتوبر 2012.

.https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants_web_ar.pdf

22- معضلة الوافدين تضع مستقبل كاميرون على المحك، ميديل إيست أونلاين، 27 نوفمبر 2014.

http://middle-east-online.com/?id=188997.

23- محكمة ليبية تعلق تنفيذ اتفاق الهجرة مع إيطاليا، الجزيرة، 2017/3/24.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/24

المراجع باللغة الأجنبية

24 - Marie- Cecile Darme and Tahar Benattia , Mixed Migiration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges, Altai Consolting in patenership with IMPACT Initiatives (IMPACT) , 2017.